جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
Naif Arab University For Security Sciences

النظريات الاجتماعية لتفسير السلوك الاجرامي

الدكتور : حسن الساعاتي

الرياض

1407 هـ - 1987 م

النظـريات الاجتماعيـة لتفسيـر السلـوك الاجرامـي

الدكتور حسن الساعاتي(*)

التمهيـد

لقد وضع لتفسير السلوك الاجرامي نظريات شتى. عضوية، ونفسية، واجتماعية، وطبيعية ترتبط بالحرارة والبرودة والجفاف والرطوبة واكتمال القمر بدرا، ولئن دل ذلك على شيء فانما يدل على تعقد ظاهرة الاجرام من ناحية، وعلى تعذر معرفة أسبابها الحقيقية معرفة أكيدة من ناحية أخرى، ولعل السبب في وجود هذه النظريات أو المدارس الأربع لتفسير أسباب الاجرام يرجع الى ظاهرة التخصص التي سادت في ميدان الجريمة، منذ اوائل القرن التاسع عشر، عندما شغل ببحث ظاهرة الخروج على القانون علماء مختلفون في تخصصات شتى · طبية، ونفسية، واجتماعية، فاخذت فئة الأطباء تعزوها الى شذوذ في الخلقة، تفصح عنه سمات غير عادية في بعض أعضاء الجسم، واتجهت فئة النفسيين الى ما يعتمل في نفوس المجرمين من أفكار مختلطة عنيفة الأثر، بعضها شعوري واغلبها لا شعوري ناجم عن خبرات مؤلمة أو مخجلة ماضية، تغرقهم في مشاعر غامضة من الخوف والتوتر والقلق وعدم الاستقرار، وركزت فئة الاجتماعيين على مظاهر الاختلال الاجتماعي العامة كالبطالة والفقر وعدم الأمان والتفاوت الطبقي الصارخ، ومظاهر أخرى خاصة كسوء البيئة المجتمعية التي تشتمل على مجموعات اجتماعية كالأسرة وعصبة الاقران وقلة الاصدقاء وزمرة رفاق العمل، وعلى جماعات اجتماعية كالمدرسة ومؤسسة العمل، وكالجيران والحي في المدينة،

(*) أستاذ علم الاجتماع بجامعة عين شمس. القاهرة

والحلة والقرية في الريف، ومن فئة الاجتماعيين هذه علماء وسعوا مجال بحوثهم لتشمل الثقافة السائدة بقيمها وعاداتها وتقاليدها.

وهناك علماء آخرون طبقوا الاحصاء الرياضي على الظواهر الاجتماعية تارة، والظواهر الطبيعية تارة اخرى، فوجدوا نوعا من الارتباط بين ظاهرة الاجرام وبعض الظواهر الاجتماعية أو الطبيعية، جعلهم يعتقدون انها أسباب قوية لخروج فريق من الناس على القانون بأي شكل من الأشكال.

وللخروج من هذه الحيرة في التعرف على العوامل المؤدية الى الجريمة، رأى بعض العلماء المحدثين، وبخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، أي منذ منتصف الاربعينيات من القرن الحالي ، ان يتجهوا اتجاها تكامليا تجتمع فيه كل النظريات أو المدارس والاتجاهات التي تحاول التعرف على أسباب الجريمة، على أساس ان مرتكبها، وهو الانسان، كائن عضوي - نفسي - اجتماعي، أي مكون من أعضاء تؤدي وظائف معينة، وفق أوامر نفس مفعمة بأحاسيس شعورية أو لا شعورية، وسط دوائر بيئية متداخلة ومركبة، وفي اطار ثقافي شامل من القيم والعادات والاعراف والتقاليد، وبهذا التصور يصبح الاتجاه الاجتماعي مستوعبا للعناصر الثقافية المادية والمعنوية السائدة في المجتمع

وهناك صورة أخرى تتكامل فيها عدة عوامل معينة تؤدي الى ارتكاب الجريمة، ويمكن تعريف هذه الصورة المتكاملة بالظرف الاجتماعي المتتام، أي غير القابل لزيادة أي عامل أو نقصانه، وقد امكننا التوصل الى هذا التنظير من بحثنا في ظاهرة جناح الأحداث في مصر، على أساس عمل ميداني أجري في منتصف الأربعينيات من القرن الحالي، للحصول على درجة الدكتوراه في علم الاجتماع من جامعة لندن، ثم نشر بالعربية سنة ١٩٥١م[1]

١ - أنظر حسن الساعاتي. في علم الاجتماع الجنائي القاهرة. مكتبة النهضة المصرية: ١٩٥١م. ص: ١٣٦، ١٩٣٧

وتناوُلنا في ورقة البحث هذه النظريات الاجتماعية لتفسير السلوك الاجرامي يقوم على مبدأ تقسيم العمل والتخصص الذي يمكن من استيعاب أهم النظريات مع التعمق لتكون الرؤية من الجانب الاجتماعي واضحة، وفي هذه الندوة حيث تتلاقى روافد الفكر تتناول ظاهرة الاجرام من جوانبها المختلفة، ويدور النقاش حول كل منها، تكتمل صورة الظاهرة ويصبح تفسيرها غير مستعص على الفهم المشغول بظواهر الاختلال الاجتماعي ومشكلات اعادة تنظيم المجتمع على أسس علمية، وربما يرد في خاطر بعض المعنيين بهذه الأمور المجتمعية تساؤلات عن جدوى البحوث والمناقشات التي تدور حولها في عديد اللقاءات العلمية لعلماء من شتى التخصصات، ويكفي للاجابة عن هذه التساؤلات تتبع ما تحقق في ميدان الجريمة من انجازات وقائية وعلاجية، كانت كلها نتيجة البحوث والمناقشات التي نشرت تقاريرها، وصارت ركائز لمختلف الوان النشاط التطبيقي للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة على اختلاف صورها.

وينقسم تناولنا لظاهرة السلوك الاجرامي من الجانب الاجتماعي الى قسمين متمايزين، أحدهما يركز على الأحوال المجتمعية العامة التي تتبدى في مشكلات كبرى تمس اعداداً كبيرة من أفراد المجتمع، وتؤثر في حياتهم وتجعلهم عاجزين عن مواجهة ظروفها البالغة القسوة بجهودهم الخاصة، فتلحق بهم اضرارا فادحة تظهر في احيان كثيرة في اشكال متنوعة من السلوك الاجرامي، أي الخارج على القانون، أما القسم الآخر فيلقي الضوء على الأوضاع الاجتماعية الخاصة، التي تسهم في تنشئة الأفراد تنشئة غير سليمة، تجعل من بعضهم عصاة خارجين على القانون، وفي خاتمة ورقة البحث رأينا ان نعرض في اقتضاب تنظيرنا الاجتماعي الكلي الذي سميناه التحليل الاجتماعي للشخصية

أولا: الأحوال المجتمعية العامة:

ان مجرد حدوث حالات قليلة متفرقة ـ من القتل أو السرقة أو الاعتداء بالضرب أو شرب الخمر وتعاطي المخدرات ـ أمر لا يركز عليه علماء الاجتماع بحوثهم ودراساتهم الا عندما ترتكب هذه الجرائم من اعداد غفيرة من أفراد المجتمع، وتأخذ في التزايد، ويصبح لها معالم مميزة من حيث الأفراد المرتكبون لهذه الحوادث ونوعهم وأعمارهم وأحوالهم المدنية ومهنهم واماكن اقامتهم، ومن حيث المجني عليهم وأوصافهم واصناف الجرائم التي ارتكبت ضدهم وكيفية ارتكابها والأوقات التي كثر فيها حدوثها، ويعني ذلك ان علماء الاجتماع يهتمون بحوادث الخروج على القانون، أي الجرائم على اختلاف صورها، اذا اصبحت ظاهرة اجتماعية مستقلة بذاتها من ناحية، ومرتبطة بظواهر اجتماعية قائمة في المجتمع من ناحية أخرى، فارتباط الظواهر الاجتماعية بعضها ببعض ارتباط سببي في المحل الأول، يمكن من تفسير كل منها في ضوء بنائها ووظيفتها، ويبين الى أي مدى يوجد بينها اعتماد متبادل في البناء والوظيفة يزيد الرؤية البحثية وضوحا، ويجعل الاستقراء منها أكثر سلامة، ويظهر الارتباط بين ظاهرة الجريمة والظواهر الاجتماعية الأخرى في الإحصاءات المفصلة، التي تسجل وقائعها تسجيلا دوريا منتظما مرة كل عام عادة

وقد مكن ذلك من التنظير الجنائي الاحصائي.

١ ـ التنظير الجنائي الاحصائي

من الباحثين الرواد الذين استخدموا الطريقة الاحصائية في بحوثهم الجنائية، كل من العالم البلجيكي (ادولف كيتليه) Quetelet والعالم الفرنسي اندري جيري Guerry وقد لفت نشر احصاءات الجرائم بصفة منتظمة في بعض الدول الأوربية، منذ أوائل القرن الماضي، أنظار هذا النفر من العلماء الرواد الى انجاز بحوث في الجريمة ـ كظاهرة اجتماعية ـ بأسلوب كمي

مضبوط، قادتهم الى تنظيرات علمية محدودة ظهرت تباعا منذ نشر الاحصاءات الجنائية[1] ولقد كان التوزيع الجغرافي لمعدل الجريمة في المجتمع وما يرتبط بذلك من عوامل اجتماعية احد مراكز اهتمام الباحثين، لأنه مكنهم من الكشف عن مواطن الخارجين على القانون، ومناطق ارتكاب السلوك الاجرامي، وبخاصة في المراكز الحضرية أي المدن على اختلاف أحجامها ووظائفها، وهناك مركز اهتمام آخر لايقل اهمية، وهو الربط بين معدلات الخروج على القانون في شتى صوره والنظم الاجتماعية على اختلاف اشكالها أو الأحوال الاجتماعية العامة

٢ ـ التنظير الجنائي الماركسي

يبدو ان "كارل ماركس" Marx قد اقتنع بكشف (كيتليه) عن الانتظام في ظاهرة الاجرام، وبكفاءة تحليله الاحصاءات الجنائية ونجاح محاولته البرهنة على حدوث الجريمة في صورة مطردة ومنتظمة في انتشارها وطابعها، أي على انها ظاهرة اجتماعية، تتماثل في اطراد حدوثها وانتظامه مع الظاهرة المادية، ولذلك فقد بنى ماركس على ما استطاع ان يستخلصه من تشابه الجرائم في انتشارها وأشكالها في المجتمعات الرأسمالية على السواء، تنظيره عن كونها تعبيرا مباشرا للأوضاع المادية في المجتمع أي أن ظاهرة الاجرام تخضع لسمات متأصلة في البناءين الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع بشكل أكثر من خضوعها لحرية ارادة المجرم المتغيرة كما يعتقد انصار المذهب الفردي النفعي

ولكي يخفف مما يكتسبه هذا التنظير من حتمية اجتماعية اقتصادية، نادى بأن الاجرام نوع من رد الفعل الرافض لهذه الحتمية، نابع أساسا من حرية ارادته في مواجهة الضغوط المجتمعية التي تعمل على قهره، فاذا تم تغيير كل من البناء الاجتماعي بعامة والاقتصادي على وجه الخصوص تغييرا

١ ـ أنظر محمد عارف الجريمة في المجتمع نقد منهجي لتفسير السلوك الاجرامي القاهرة مكتبة الأنجلو المصرية. ١٩٧٥ ص ١٠٠ ـ ١٠٣

جذريا ـ تزول على أثره كل أنواع الضغوط المادية القاهرة ـ فان رد الفعل بدوره سوف يتغير من الرفض الى الاندماج والتعاون، وهكذا يختفي السلوك الاجرامي من المجتمع الاشتراكي، حيث يصبح الفرد على عكس ما كان في المجتمع الرأسمالي غير مغترب عن نشاطه الانتاجي، وعن رفاقه، وعن المجتمع ككل، ويخمد ما كان يعتمل في داخله من صراع جدلي بين حرية ارداته كانسان مفكر، وانسحاق هذه الارادة تحت وطأة عدالة تقنن لها الطبقة الرأسمالية المتحكمة القاهرة، الظالمة وتراقب تنفيذ قوانينها مراقبة صارمة، وتضع للخارجين على هذه القوانين عقوبات قاسية رادعة[1].

٣ ـ التنظير الجنائي الاقتصادي:

يعد "وليم بنجر" Bonger العالم الجنائي الهولندي في طليعة العلماء الجنائيين الذين يعزون الاجرام الى الأحوال المجتمعية العامة، التي تنجم عن الأحوال الاقتصادية السيئة، التي تنتج بدورها عن النظام الرأسمالي الظالم القاهر، الذي كثيرا ما يدفع عددا غير قليل من الأفراد وبخاصة من الطبقة الفقيرة الكادحة المستغلة، الى الخروج على القانون في شتى صوره، ذلك لأن الرأسماليين ، في نظره أنانيون . هدفهم الثراء من أية طريق وبأية وسيلة، وليس الحصول على ما يكفل حاجات الانسان كما هي الحال بين أفراد الطبقة الكادحة الذين لا يملكون شيئا، فهم مغلوب على أمرهم، ومضطرون الى بيع قوتهم الجسدية، لتنفق في العمل الرتيب الممل المرهق أمام الآلات الدائبة الدوران بين جدران المصانع ، لقاء أجور متدنية لا تكفي الا بالكاد لاعالتهم هم وأفراد أسرهم الكبيرة، هذه الطبقة الرأسمالية المستغلة لا تتورع، كما يقرر، عن التحكم في عملية الانتاج، اما بجعلها تبطىء في سيرها أو بايقافها بالكلية، ما دامت تستطيع أن تحقق من

---

١ ـ انظر المصدر نفسه ص٠ ٧١٦ ـ ٧٢٢

وراء ذلك الربح الذي يرضى جشعها، غير عابئة بمغبة هذا الاجراء اللاأخلاقى الذي ينزل بالطبقة العمالية المتطلعة ـ نتيجة تحكمهم هذا ـ أفدح الضرر، ويشعرها بالظلم الذي يكاد يسحقها، ولا حول لها ولا قوة أمامهم، فهم الذين يقررون لهم الشغل، ويفرضون عليهم البطالة ويرفعون أسعار السلع الضرورية متى شاءوا لاهم لهم في ذلك الا مصالحهم الشخصية

هكذا حاول "بنجر" ان يثبت ان النظام الاقتصادي الرأسمالي القائم على المنافسة الحرة والصراع من اجل الحصول على المال، هو المسئول عن جرائم كثيرة كالاختلاس والتزوير والنصب وخيانة الأمانة، وجرائم أخرى مرتبطة بها معظمها اخلاقية، وذلك بما يشيعه في المجتمع من فساد محوره الانانية، وحب الذات المفرط، بصرف النظر عما لذلك من آثار ضارة تحيق بالطبقة الكادحة، وتضيق الخناق عليها، وامتدادا لهذه الأفكار الاشتراكية المنذرة، ينادي "بنجر" بوضع مصادر الثروة ـ أي المشروعات الصناعية الكبرى ـ تحت سيطرة الدولة والغاء مبدأ الربح

وهدفه من ذلك الحد من انتشار الجريمة، فالتأميم، في نظره يمكن العاملين من الحصول على حقوقهم ويحفزهم الى العمل لمصلحة المجتمع العامة، وليس لمصلحتهم الخاصة، فيترتب على ذلك انحسار الفقر وما يرافقه من سوء الصحة وفساد الأخلاق والخروج على القانون[1]، وهذا تصور ذو شكل جميل على الورق، ولكن تطبيقه عمليا قد اثبت عدم سلامته فالاعتقاد في أن قلب النظام الاقتصادي في المجتمع واحلال النظام

---

1 - William Bonger, "The Criminal - A Product of the Capitalistic System," in Clyde B. Vedder et al. (eds.), Criminology: A Book of Readings, New York, The Dryden Press, 1953, pp. 158-165.

الاشتراكي بدلا من النظام الرأسمالي، والتخلص من طبقة ملاك وسائل الانتاج، سيؤدي حتما الى القضاء على الاجرام اعتقاد لم يؤيده واقع الأحوال في المجتمعات التي نفذت ما اعتقدته، فالقتل والسرقة والاعتداء والاختلاس والرشوة واستغلال السلطة، فضلا عن الجرائم السياسية، جرائم لا تزال موجودة في هذه المجتمعات، وقد اخذت الصحف في كل من الدول الرأسمالية والدول الاشتراكية تنشر في السنوات القليلة الماضية أنباء شتى عن هذه الأفعال الخارجة على القانون.

ويمكن ان نستخلص من وجود الاجرام - في كل من النظامين الرأسمالي والاشتراكي على السواء - أن ظاهرة الخروج على القانون لا تتأثر كثيرا بالبناء الاجتماعي ولا بالنظم السياسية، مادامت الطبيعة البشرية نفسها لا تتغير، فالبشر خلق لا تتسنى لهم الحياة الا بالضروريات الأساسية من غذاء وكساء وخباء، ولا يمكن الحصول على ذلك الا بالاجتماع والمعاشرة، أي التعامل المتفاعل الذي لا ينعمون فيه بالأمن والإستقرار الا بالتنظيم تحت سلطة قوية تحكمهم وترعى مصالحهم وتمنع عدوان بعضهم على بعض وترفع ظلم بعضهم عن بعض، بضبط اجتماعي متعدد الأدوات من أعراف وتقاليد اجتماعية الى شرائع دينية الى قوانين وضعية.

ولما كانت الحياة الاجتماعية - وما تشتمل عليه من عناصر ثقافية، بعضها مادي وبعضها الآخر معنوي - تستهدف لتغيرات متفاوتة السرعة، تؤدي الى تغيرات في القيم والسلوك الاجتماعي بدرجات متفاوتة، فان الوانا من الانحراف الاجتماعي تظهر في المجتمع لتبقى مادامت العوامل التي ادت الى ظهورها باقية وشديدة الفاعلية، فالسرقة نشاط أناني غير منضبط يحصل به الفرد على ماليس من حقه، والعلاقات الجنسية غير المشروعة نشاط شهواني غير منظم يحصل به المنغمسون فيه على لذة تؤدي

الى ارباك العلاقات الاجتماعية، والقتل نشاط مدمر غير مبال يسلب فيه القاتل حق المقتول في الحياة، وبذلك يعيق استمرار النوع، ولما كان كل نشاط غير منضبط أو غير مبال ضد المصلحة الخاصة للمجني عليهم، وضد المصلحة العامة للمجتمع الذي يعيشون فيه جميعا، فانه يحرم أو يجرم حفظا للحياة الاجتماعية، وابقاء على المجتمع، وهكذا يبقى السلوك الاجرامي ما بقيت الأنانية والشهوانية والامبالاة غير محكومة بضوابط خلقية واجتماعية، بصرف النظر عن التغيرات المتفاوتة السرعة والمتلاحقة التي تحدث في أبنية المجتمعات ونظمها

ويتمشى مع التنظير الجنائي الاقتصادي الربط بين الاجرام، ما يعرف عند بعض المنظرين الاقتصاديين بالدورة الاقتصادية، ويرى أصحاب فكرة الربط هذه أن فترة الرخاء تشجع على ارتكاب جرائم الاغتصاب والقتل واهمال الأطفال وتشردهم، بسبب انكباب الآباء على جمع المال من وجوهه الشريفة وغير الشريفة، وانفاقه في الترف والملذات، ويرون كذلك أن فترة الكساد، التي تنتشر فيها البطالة، وما يصحبها من انغماس في الرذائل، تدفع الى ارتكاب جرائم السرقة والاعتداء والنصب[1]

٤ ـ التنظير الجنائي العمراني:

هناك رأي يعزو الاجرام الى النمو العمراني الحضري، الذي يمتاز بالتغير الثقافي السريع، وازدياد نسبة المهاجرين من القرى الى المدن زيادة هائلة، كما هو ملموس منذ سنوات طويلة في القاهرة والاسكندرية وبغداد والرياض ودمشق وتونس والجزائر والدار البيضاء، واختلاف الثقافات

1- Martin H. Neumeyer, Juvenile Delinquency in Modern Society, New York, D. Van Nostrand Co., 1961, Chapter III.

الفرعية، كثقافة القرى والبوادي، بل تناقضها مع ثقافة المجتمع ككل من وجوه كثيرة، وانتشار العلاقات العابرة غير المتينة التي لا تشعر الأفراد بالطمأنينة وراحة البال من جهة، ولا تجعلهم يحتمون بسيادة معايير خلقية مستقرة واحدة، فالمعايير السائدة تصبح مضطربة ومتضاربة، فيؤدي هذا الاهتزاز المجتمعي والبلبلة الفكرية واختلاط الحابل بالنابل الى حالة من الفوضى التي أطلق عليها اصطلاح اللامعيارية[1] anomie.

وتفسر كثرة انتشار الجرائم في الولايات المتحدة الأمريكية في العصر الحديث، بأنها ظاهرة رافقت نمو المدن، وما صحب ذلك من انحلال وتحول سريع للأوضاع القديمة التقليدية التي كانت تعمل منذ عهد بعيد على ضبط سلوك الأفراد[2]، والتفسير نفسه يقدمه الباحثون في بريطانيا عن انتشار الجريمة في المدن الكبرى، وعلى رأسها لندن وليفربول وجلاسجو. وكذلك وجد الباحثون في مناطق كثيرة من العالمين الغربي والشرقي.

٥ ـ التنظير الجنائي الاعلامي.

من أهم ما لفت العالم "بنجر" اليه النظر ونبه الى خطورته، في كتاباته التي تعزو الاجرام الى الأحوال المجتمعية العامة، في مطلع القرن العشرين، أي قبل الحرب العالمية الأولى بنيف وعشر سنين، أثر الصحافة السيء في نشر جرائم جديدة بطريقة غير مباشرة، وذلك بتضليل الرأي العام من جهة، واستثاره ما أطلق عليه "غريزة المحاكاة" عند الانسان من جهة أخرى، فالصحف تنشر كثيرا من تفاصيل الجرائم الكبرى وصور

1- Marshall Clinard, "The Process of Urbanization and Criminal Behavior," Am. J. Soc., Vol. VIII, No. 2 (Sept. 1942), pp. 202-213.

2- Frank Tannenbaum, "Social Forces in the Development of Crime," in Clyde B. Vedder et al. (eds.), op. cit., pp. 220-222.

الجناة والمجني عليهم، بقصد اشباع حب الاستطلاع غير السوي لدى العامة الشديدي التأثر والاعتقاد بما ينشر، أما أصحاب الصحف، وكلهم رأسماليون يتحكمون في الوسيلة الاعلامية الوحيدة التي كانت منتشرة في تلك الحقبة، فكان لا يهمهم الا الثراء بأية وسيلة، حتى ولو كانت استغفال القراء وتسميم أفكارهم[1]

ويشبه رأي "بنجر" هذا الرأي الذي أخذ ينتشر في العصر الحاضر، القائل بأن وسائل الترفيه التجاري التي لا يقصد منها الا الربح السريع، هي المسئولة عن اتساع نطاق الاجرام في المجتمعات المتقدمة، وتلك التي تسعى بكل طاقاتها الى اللحاق بها من العالم الثالث النامي، وقد أجرى بعض الباحثين شتى البحوث للكشف عن العلاقة بين زيادة انتشار جناح الأحداث واتساع نطاق وسائل الاعلام ووسائل الترفيه التجاري، وعن طبيعة الأثر الذي تتركه هذه الوسائل في نفوسهم، وما اذا كان ذلك يتركز في أشكال من السلوك العنيف، أو السلوك الجنسي، أو في التبصير بطرق ارتكاب الجرائم، أو في نقل القيم المنحرفة اليهم [2]

ومهما يكن من دقة الباحث وتعمقه المشكلة وبراعته المنهجية، فانه لا يمكن الخروج بقاعدة عامة تنطبق في كل الأحوال على جميع الحالات، ولذلك انقسم العلماء بخصوص اسهام وسائل الاعلام العام، ووسائل الترفيه التجاري، في انتشار الجريمة والجناح الى فئات أربع: تجزم أولاها بان لهذه الوسائل أثرها الفعال، وتصر ثانيتها على خطأ هذا الزعم خطأ تاما، وتتحفظ ثالثتها فترى ان الفئة الأولى مصيبة في بعض الحالات بينما الفئة الثانية مصيبة أيضاً في بعض حالات أخرى، ولا بد ان تكون هناك فئة

---

١ ـ انظر وليم بنجر المصدر السابق ص ١٥٨ ـ ١٦٥.

٢ ـ أنظر. محمد عارف المصدر السابق ص. ٦٠٣ ـ ٦١٦

رابعة ترى انه لا يمكن التوصل الى قاعدة شبه عامة الا بعد بحوث متنوعة في اطار ثقافات متفاوتة وظروف مختلفة، هذا ولا يخفى ان دائرة الوسائل الترفيهية السمعية والبصرية قد اتسعت فأصبحت تشمل، الى جانب الراديو والتلفزيون، الفيديو أيضاً، الأمر الذي يتطلب مزيدا من البحوث المتنوعة في مختلف الثقافات والظروف.

وفيما يتعلق بالفيديو، بصفة خاصة، هناك مسألة بالغة الخطورة، لأنه لا يحظى بالرقابة نفسها التي يحظى بها كل من الراديو والتلفزيون ، فهناك أشرطة فيديو تعرف بالأشرطة الزرقاء، تعرض الجنس الداعر وتثير شهوات عارمة في نفوس الشباب، ويجري تهريبها وتداولها خفية، ليس فقط بواسطة أشخاص محترفين، بل أيضاً بواسطة المنتفعين من العامة الذين يجرون وراء ملذاتهم الخاصة.

ثانياً: الأحوال المجتمعية الخاصة:

يقصد بالأحوال المجتمعية الخاصة البيئة المباشرة المحدودة النطاق، التي يكون الفرد عضوا فيها متفاعلا مع أفراد آخرين في مجموعات كالأسرة والعصبة والزمرة، وجماعات كالمدرسة والحي والقرية، فينشأ فيها نشأة اجتماعية تكسبه قيما وأفكارا تجعله يسلك سلوكهم ويعتنق معتقداتهم ويأخذ عنهم أسلوبهم في الحياة الأسرية، والحياة الترفيهية، والحياة العملية، والحياة التعليمية، والحياة البيئية في نطاقها المحدود الذي يحيط به احاطة السوار بالمعصم، وبناء على ذلك يكون الاستقراء المنطقي، فيما يتعلق بالصلة بين الأحوال المجتمعية الخاصة، انه اذا صلحت الحياة في المجموعات والجماعات صلح أفرادها، وفي حالة فسادها يؤدي ذلك الى فسادهم، وهذا موضوع النقاش في الفقرات التالية:

١ ـ الأسرة والجريمة:

هناك اعتقاد سائد بأن الأسرة المنفصمة ـ العرى بالطلاق أو الهجر أو الوفاة، تكون عاملا أساسيا في انحراف من يتعرض لعوامل مساعدة على ذلك ، وبخاصة اذا كان حدثا لم يكتمل نموه الجسمي، ولا نضجه العقلي بعد، وقد يتطرق التفكك الى الأسرة اذا دب الشقاق بين الزوجين، فتنعكس مشاكلها على نفوس اطفالها، فيحسون بعدم استقرار وجداني ناجم عن فقدان شعورهم بالأمان في جو دائم التكدر مليء بالنكد الذي ينغص الحياة، وتزداد الحالة سوءا اذا اختلف الأطفال في انحيازهم الى أحد الوالدين دون الآخر، ويزيد الطين بلة اذا اقتسم الزوجان أطفالهما فيما بينهما على أساس هذا الانحياز الذي يجعل بعضهم يحظى بشيء من الحب من أحدهما بينما يستشعر البعض الآخر بالكره الشديد، وكثيرا ما يكون الانحراف أو الجناح سلوكا هروبيا من بيئة الأسرة المضطربة وما تحدثه من صراع نفسي في أفرادها، فيبحثون عن الرضا الوجداني والاشباع العاطفي والراحة النفسية لدى اشخاص اخرين في أسر أخرى غير أسرهم، أو في عصبة الأقران في الحي أو في المدرسة، أو في زمرة الرفاق في العمل، فاذا كان هؤلاء الأشخاص الذين استهووهم صالحين صلح سلوكهم، وان كانوا فاسدين اصبح سلوكهم بالتبعية فاسدا

وقد ثبت من البحوث التي تناولت جريمة الاغتصاب ـ وهي أبشع جريمة تزعج النساء، ان بعض مرتكبيها من الشباب أتوا من أسر فقيرة . تعيش الواحدة منها مع اطفالها الكثيري العدد في حجرة واحدة، مما يجعلهم عرضة لمشاهدة والديهم وهم يمارسون الجنس، ومما لا شك فيه ان هذه المشاهدة كثيرا ما تصيب الفتيان والفتيات في سن المراهقة بجروح نفسية،

تكون لها آثار ضارة في مستقبل حياتهم، وبخاصة في سلوكهم الجنسي[1].

وفي محيط الأسرة في المجتمع المعاصر، حتى في دول العالم الثالث السريعة النمو، برزت ظواهر ذات آثار على الأطفال، اتخذت أشكالا مختلفة من الضغط عليهم واقلاقهم، وأخذت تظهر نتائجها في صور معينة أشدها العصاب والجناح، فعمل المرأة خارج بيتها واهتمامها بعملها في المحل الأول، جعل الأطفال في حالات كثيرة يشعرون بالحرمان من رعاية الأم واهتمامها اللذين هما دليل الحب عندهم، واتجاه الزوجة المتعلمة الى تحديد نسلها قد ادى الى تقليص حجم الأسرة، واصبح الزوجان في الأعم الأغلب يكتفيان بطفلين، الأمر الذي جعل علاقتهما بالوالدين جد حساسة، من حيث سرعة التأثر والشدة بما يظهر بين والديهم من تودد وتنافر وقلقهما من جراء ذلك.

ومهما يكن من أمر فان البحوث قد اثبتت ان الأسرة عامل من العوامل التي قد تساعد على الانحراف والجناح، وذلك في حالات المروق من سلطة الوالدين، والهروب من البيت أو المدرسة وهي أكثر انتشارا بين البنات منها بين الأولاد، وقد سبق ان ذكرنا ان الجريمة في أشكالها المختلفة ظرف يكتنف الفرد، تتدخل فيه عوامل كثيرة، بحيث ان زيادة عامل عليها، أو غياب عامل منها قد يؤدي الى عدم الخروج على القانون.

٢ ـ العصبة والجريمة

ان أثر الأقران من سن واحدة والأصدقاء في استدراج الأفراد،

---

١ ـ انظر سامية حسن الساعاتي. الجريمة والمجتمع بحوث في علم الاجتماع الجنائي القاهرة. مكتبة الأنجلو المصرية: ١٩٨٢م، ص ١٢٥

وبخاصة الأحداث منهم، الى الجريمة أو الجناح معروف منذ القدم، اذ ان كل قرين بالمقارن يقتدي، وقد اثبتت ابحاث كثيرة في العصر الحاضر دور العصبة السيء كعامل أساسي في ارتكاب افعال خارجة على القانون.

وبادىء الرأي ان الفرد في مجموعة من قرنائه أو اصدقائه أو رفاقه في العمل، غيره تماما عندما يكون وحده أو في أسرته، فسلوكه يتأثر بسلوكهم، فاذا كان سلوكهم غير سوي كان الاحتمال قويا في انقياده لهم، لأنه ان لم يجارهم في سلوكهم وشذ عنهم، يقاطعونه لأنه يصبح غير متوافق معهم، والشعور بالقطيعة والنبذ والحرمان من التعامل مع أفراد المجموعة مؤلم عميق الأثر، لأنه أقسى عقاب يتعرض له الفرد المنبوذ، ولذلك يحرص الفرد على الا يعرض نفسه له.[1]

ومنذ ان قام كل من "ثراشر" (Thrasher) من جهة[2] "وهوايت" (Whyte)[3] من جهة أخرى، ببحثيهما حول عصبة الأقران وحجمها وطرق تكونها وامكان تجمعها وأشكال نشاطها وقوة أثرها في نفوس أعضائها، وشدة تماسكهم وتضامنهم وانواع تنظيمهم، اجريت بحوث أخرى في الميدان نفسه أحدث بيانات وأكثر تفصيلا وتشعبا، وقد كونت هذه البحوث ميدانا فرعيا جديدا في علم الاجتماع بعامة وعلم الاجتماع الجنائي على وجه الخصوص، هو علم اجتماع العصبة أو مجموعة ناصية الشارع

---

١ - انظر محمد عارف المصدر السابق ص ٤٤٤ - ٤٤٥

2- Frederic M. Thrasher, The Gang: A Study of 1,313 Gangs in Chicago, University of Chicago Press, 1972 and 1936.

3- William Foote Whyte, Street Corner Societies: Social Structure of an Italian Slum, Chicago, University of Chicago Press, 1943.

وهناك عصابات محترفة تتخذ من النشل حرفة، فهي تلتقط الصغار لها وتجندهم لصالحها ـ قسرا أو استهواء ـ ثم تدربهم على مراحل حتى يبلغوا درجة الاتقان ويصبحوا ذوي حرفة تدر عليهم وعلى زعماء العصابات دخلا كبيرا، وقد قام فريق من الباحثين ـ بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة ـ بعمل ميداني للبحث عن صورة مجموعية لجناح الأحداث في القاهرة، وقالوا: انها محاولة لفهم العصابة الجانحة التي تباشر أثرا أساسيا على أعضائها، فهي بداية الطريق للحياة الاجرامية، وهي همزة الوصل بين المبتدئين في الاجرام وعتاة المجرمين، وهي التي تبطل أثر الضوابط الاجتماعية التي تباشرها الهيئات الاجتماعية الاخرى كالأسرة والمدرسة وهي الوسط الذي يتعلم فيه أحدث أساليب الجريمة، وفهم هذه الصور الجماعية وهذه العصابات هو المقدمة الضرورية في مجال الوقاية من الجناح وعلاجه» [1]

هذا وقد مس أهمية المجموعة الترفيهية كعصبة الأقران أو ثلة الأصدقاء العالم "سذرلند" (Sutherland) في صياغته لنظريته عن المخالطة المتفاوتة التي تتلخص في أن السلوك الاجرامي ينجم عن مخالطة الفرد لأصدقاء أو قرناء منحرفين مخالطة أطول زمنا وأكثر مداومة وأعمق أثرا من مخالطته لأصدقاء أو قرناء أسوياء، فيكون للمجموعة المنحرفة في نفسه الغلبة على المجموعة السوية، وهكذا يهمل الخواص النفسية لنموذج السلوك، الذي يؤكد انه مكتسب ومتعلم عن طريق الخبرة الاجتماعية[2]

---

١ ـ محمد عارف. المصدر السابق ص ٦٢١

٢ ـ أنظر. سامية الساعاتي المصدر السابق ص ١٣٢

٣ ـ الجماعة والجريمة:

يعزز التنشئة الاجتماعية في مجموعات الأسرة والعصبة والزمرة القيم والعادات والأعراف والتقاليد الاجتماعية التي تسود بين الجيران وكل الساكنين في الحي في المدينة كجماعة حضرية تتميز بثقافة فرعية محددة، أو التي تسود بين أسر القرية كجماعة ريفية ذات ثقافة محلية فرعية معينة، وتعد جرائم الأخذ بالثأر وتهريب المخدرات وتعاطيها أمثلة واضحة وصادقة لأثر التنشئة المنحرفة في انتشار الجرائم .

ويلخص التناقض بين الثقافة الأصلية أو الكلية التي يحافظ القانون على نظامها العام في المجتمع، وبين الثقافة الفرعية أو الجزئية للأسرة والجماعة التي تحتويها، المقولة التي بلورتها الدكتورة سامية الساعاتي في مؤلفها عن الجريمة والمجتمع وهي: ان بعض الناس قد يكونون غير متوافقين، لأنهم متوافقون توافقا غير متوافق[1]

فمن يرتكبون جرائم القتل للثأر مثلا، يكونون غير متوافقين في سلوكهم مع النظام العام في المجتمع، ولكن عدم توافقهم هذا ـ الذي يؤاخذون عليه من قبل أولى الأمر وأصحاب السلطة في المجتمع متوافق مع القيم والمعايير السائدة في أسرهم وجماعتهم الريفية، أي قريتهم غير المتوافقة مع القيم والمعايير السائدة التي يقوم عليها النظام العام في المجتمع، الذي يجرم الأخذ بالثأر ويعاقب فاعله أشد العقاب وليس من الممكن أن يكون الأفراد غير متوافقين مع الأسرة والجماعة التي ينشأون فيهما ويتأثرون بالقيم والمعايير السائدة بين أفرادهما والتي تحدد سلوكهم وأسلوب حياتهم، لانهم في هذه الحالة من عدم التوافق يعرضون أنفسهم لعقاب الأسرة والجماعة،

---

١ ـ المصدر نفسه ص ١٢٦

الذي يتدرج من مجرد التبرم منهم والسخرية بهم الى إيذائهم بالقول، والفعل وأخيرا الى نبذهم، وربما التخلص منهم.

التحليل الاجتماعي للشخصية:

الآن، وقد عرضنا مع التحليل النظريات الاجتماعية التي تفسر السلوك الاجرامي، نرى من المناسب ان لم يكن من الواجب الاشارة ـ في عرض مقتضب ـ الى نظريتنا في هذا المجال، الموسومة بـ التحليل الاجتماعي للشخصية، وذلك لسببين أولهما أنها نظرية اجتماعية تحليلية كلية بمعنى انها تحلل عملية تنشئة الفرد الاجتماعية أو عملية شخصيته اجتماعيا في المجموعات الاجتماعية والجماعات الاجتماعية، وفي اطار الثقافة السائدة بقيمها ومعاييرها في آن واحد في كل مرحلة من مراحل العمر، وتوضح كيفية استجابة الفرد أثناء هذه العملية المثلثة الجوانب، والى أي حد يستطيع ـ بما لديه من ذكاء اجتماعي وذكاء عام ـ التوفيق بين ما تحدثه العملية ذاتها في شخصية الفرد من آثار توجه سلوكه الاجتماعي في خضم الحياة الاجتماعية الدائمة التغير[1] أما السبب الثاني .. فهو الأخطاء التي وقع فيها من تناول هذه النظرية بالنقد.

فالدكتور محمد عارف في كتابه الموسوعي عن الجريمة في المجتمع يعتبرها نظرية تكاملية[1]، وهي ليست كذلك لأنها اجتماعية بحتة، فهي لا تولي اهتماما بالنظريات العضوية أو النفسية، وانما تركز على كل عامل من العوامل المجتمعية. وقد كفتني الدكتورة سامية الساعاتي، بما ذكرته من تفنيد لما ورد في نقده في كتابها عن الجريمة والمجتمع[2]، مئونة الرد عليه،

---

١ ـ أنظر حسن الساعاتي التحليل الاجتماعي للشخصية اتجاه جديد لفهم السلوك المنحرف المجلة الجنائية القومية المجلد الأول. العدد الأول. مارس ١٩٥٨م ص ٥١ ـ ٨٦.

٢ ـ أنظر محمد عارف المصدر السابق ص ٤٠٨ ، ٤٠٩

٣ ـ أنظر سامية حسن الساعاتي المصدر السابق ص ١٣٨ ـ ١٤١

وكذلك الحال في تفنيدها نقد الدكتور حسن عيسى في ورقة بحثه المطولة عن بيئة السجين[1] اذ أجد فيه أيضاً الكفاية. ولكنني أضيف الى ما ذكرته الدكتورة سامية الساعاتي ان هذه النظرية ليست نفسية اجتماعية بأية حال كما ذكر الناقدان، وان كانت تتحدث عن التشكيلات النفسية التي تنتج عن عملية التنشئة الاجتماعية في المجموعات الاجتماعية، ذلك ان الشخصية من الناحية الاجتماعية البحتة تتكون من هذه التشكيلات النفسية التي توجدها عملية التنشئة الاجتماعية أي أنها اجتماعية من جذورها.

والذي أريد تأكيده بهذه المناسبة هو انصراف المعنيين بعلم الاجتماع الجنائي من العلماء العرب عن اجراء البحوث الاختبارية في اطار النظريات التي تصاغ في هذا الميدان الثري بمختلف الآراء والتنظيرات

وقد اعترف بذلك عن غير قصد الدكتور حسن عيسى، عندما قال في نقده لنظرية التحليل الاجتماعي للشخصية. ومع ان صاحب هذه النظرية أستاذ لعلم الاجتماع، الا انه لم يغفل أثر العوامل النفسية، وربما كان ذلك راجعا الى الخلفية الأكاديمية من الناحية المهنية، حيث عمل صاحبها استاذا في قسم مشترك للدرأسات النفسية والاجتماعية لفترة طويلة واثناء صياغته لتلك النظرية، وعلى الرغم من هذه الميزة الواضحة للنظرية، الا انه يؤخذ عليها تضمنها لكثير من المفاهيم التي تعتمد على تكوينات فرضية hypothetical constructs كمنظم الشخصية مثلا، ولم تجر أية محاولة لاثبات صحتها تجريبيا في حدود علمنا[2].

---

١ - المصدر السابق. ص ١٣٨ - ١٤١

٢ - حسن عيسى «بيئة السجين في ماضيه وحاضره، وتأثيراتها على سلوكه» السجون مزاياها وعيوبها من وجهة النظر الاصلاحية الطبعة الثانية المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض ١٤٠٤هـ. ص. ٤٩

وليكن مفهوما انه ليس على واضع النظرية اختيارها لمعرفة مدى صحتها، لأنها نتاج تنظير قائم على عملية تبدأ بتصور معقول معين، تحلل مكوناته وتجمع، ويستقرأ من خلالها مبادىء أو قواعد عامة، تصبح فروضا لبحوث متنوعة تتناولها من جوانب مختلفة، للتحقق مما فيها من صحة أو خطأ، ويمكن في ضوء نتائج هذه البحوث اجراء تعديلات عليها أو ابطالها بالكلية، وقد يحدث اثناء ذلك الهام بفروض أو نظريات أخرى بوحي من النظريات الأصلية، هكذا يثري العلم، وتحتك الأفكار بعضها ببعض فتحدث شرارات الالهام.

المراجـــع

أولاً: المراجـــع العربيـــة.

١ ـ الجريمة في المجتمع نقد منهجي لتفسير السلوك الاجرامي الدكتور محمد عارف مكتبة الأنجلو المصرية القاهر، ١٩٧٥م

٢ ـ الجريمة والمجتمع بحوث في علم الاجتماع الجنائي الدكتورة سامية حسن الساعاتي مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة، ١٩٨٢م

٣ ـ السجون مزاياها وعيوبها من وجهة النظر الاصلاحية أبحاث الندوة العلمية الأولى المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض ١٤٠٣ ـ ١٤٠٤هـ.

٣ ـ السجون: مزاياها وعيوبها من وجهة النظر الاصلاحية. أبحاث الندوة العلمية الأولى الطبعة الثانية. المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ١٤٠٤هـ.

ثانياً: المراجـــع الأجنبيـــة:

1 - Frank Tannenbaum, "Social Forces in the Development of Crime," in Clyde B. Vedder, et al. (eds.), Op. cit.

2 - Frederic M. Thrasher, The Gang: A Study of 1,313 Gangs in Chicago, University of Chicago Press, 1972 and 1936.

3 - Marshall Clinard, "The Process of Urbanization and Criminal Behavior," Am. J. Soc., Vol. VIII, No. 2 (Sept. 1942),

4 - Martin H. Neumeyer, Juvenile Delinquency in Modern Society, New York, D. Van Nostrand Co., 1961, Chapter III.

5 - William Bonger, "The Criminal - A Product of the Capitalistic System," in Clyde B. Vedder et al. (eds.), Criminology: A Book of Readings, New York, The Dryden Press, 1953.

6 - William Foote Whyte, Street Corner Societies: Social Structure of an Italian Slum, Chicago, University of Chicago Press, 1943.